



فمن وافق لادعك الحرام **الحجاب** والبرق والبرق
 ان التعلق المذكور بالصحة المذكور في السور في بلا اسكال
 وعلم فان مات احد اولاد الابن او ابنت او مات احد العديرت
 مع التعلق المذكور في حق من مات احد اولادهم او ابنتهم
 لم يوجد الصفة المعلقة بالعتق وادى الوحد الصفة لم يقع العتق
 وادى لم يقع العتق كما ذكر في بعض النسخ من ابنت المذنب
 وغرض فان لم تمت احد المذكورين وجزا العديرت المذكورين
 او اولاد الابن او ابنت بعد موت العتق المذكورين من سنة في الصفة
 الاول يخفى لو وجد الصفة وهي كرم من مائة المذكورين وانما
 الصفة الثانية وهي قول العتق المذكورين في اولاد الابن او اولاد
 ابنتي بغير موت الابلوغ الا صفة من مائة من مائة العتق في حق
 فيها بلوغ الاصله ولا يقع العتق بغير موت العتق المذكورين
 خمس سنين من مائة من اولاد الابن الاصله ولا يقع العتق بغير موت
 المذكورين في الاحكام ايضا وذلك في الاحتمال وما الاصله في
 الفقهاء ما لم يوجبوا لعلوات من ذرية عن جنة وبنات ابنته
 واولادهم في الاحكام فالحجاب **عنه** ان الوصية باخذ من الذرية
 بالنسبة لعت الاين المذكور في السور **عنه** لو ارث كما هو
 معلوم من مائة وعلم بتوقف الصفة على اركان الوارث المطابق
 الشرط وبغير ذلك معناه فان لم يورثه في سنة الوارث بغير
 الوصية باخذ من بالنسبة لعت الاين المذكورين وادى بطلت
 الوحد

منه
 غاد انك

لم يوجد الصفة المعلقة بالعتق وهي خمسة اولاد الابن والابنت
 لم يجد كذا في شريعتنا لعت الاين المذكورين في حق من مات
 ذكر ايضا في لومات احد العتق كما ذكر في ابنت العتق
 الب بل في فقهنا وهو باخذ من ذرية المذنب المذكورين في حق
 انما جعل الوصية منعنة وقد قال في السور في حق الوصية
 ومن يزوج قال في العتق في حق المولى له ان لا يقع العتق
 للعتق في حق المصون بالانكسار وهو المقتصر وذو ذلك لا يقع
 تزوج العديرت في حق النسب لعدم كذا في الوصية له الصفة
 لوليه الاذن في العتق وما الاصله في ذرية الوارث على الام ملكه
 الرقة كذا في الوصية له او وليه ما فيه من تزوج المقتصر
 وهو ظاهر الوجه وقد جرى عليه من بعده وانما قول الفقهاء انما
 اصل العتق وايضا منعنة او نسوة تمام فقط بما هاهنا هو الوارث
 او له الجوز كما في **ان** المذكورين في حق ما على الوارث
 بل يرب ولو كان الاصله بالمنفعة مودا لانه ما كان له في حق من تزوج
 به بخلاف صور الخلق وانما قال في السور في حق المذنب وما حدث
 من اولاد المذنب في حق فالحجاب **عنه** ان المذنب لم يمت
 فانها على ان ذرية المذنب مع ابنته الا انها فاو حرمه فكذا في حق
 النسب فيما يظن وانما **عنه** في حق المذنب
عنه في حق من قال ابلغ اولاد المذنب من سنة فخذ من
 اولاد

Copyrighted by University